انعكاس المشكلات البيئية على الأمن الدولي

م.م احمد عراك نايف
جامعة الانبار- رئاسة الجامعة

The Reflection of Environmental Problems on International security

M. M. Ahmed Arak Nayef
Anbar University - University Presidency

المستخلص: لم تعد التهديدات العالمية المرتبطة بالأمن الدولي مقتصرة على الجيوش، والأسلحة والحروب العسكرية فقط كما كان سائداً مسبقا، اذ يشهد العالم اليوم أنواعاً جديدة من التهديدات لم تكن موجودة أو معروفة مسبقاً إلا إنها تُمثل تهديداً كبيراً للأمن الدولي، فضلا عن إن المشكلات البيئية تعد أحد أبرز تلك التهديدات الجديدة ذات الطابع العالمي لما لها من تداعيات خطيرة على السلم والأمن الدولي. **الكلمات المفتاحية:** المشكلات البيئية، الامن الدولي.

Abstract: Global threats related to international security are associated to armies, weapons, and military wars only, as was the case in the past. The world today is witnessing new types of threats that did not exist or were known previously, but they represent a major threat to international security. Environmental problems are one of the most prominent of these new threats. Of a global nature because of its serious repercussions on international peace and security. **Keywords:** Environmental problems, International security.

المقدمة

يواجه العالم اليوم نوعاً جديداً من المشكلات التي لم تكن موجودة مسبقا، والتي بدأت تأثيراتها الخطيرة تنعكس سلباً على الأمن الدولي لما يُمكن أن تُشكله تلك المشكلات من تهديدات حقيقية للسلم والأمن الدوليين، وتُعد المشكلات البيئية، والتغير المناخي أحد ابرز تلك التهديدات القائمة في الوقت الحاضر بعد ان تفاقمت تأثيراتها السلبية على الكرة الأرضية كارتفاع درجات الحرارة والجفاف وزيادة مساحات التصحر نتيجة شحة المياه وتقلص مساحة الأراضي الزراعية لتُصبح المشكلات البيئية اليوم احد ابرز عوامل عدم الاستقرار الدولي لما يُمكن ان ينتج عن تلك المشكلات من نزاعات داخلية وحروب دولية لا سيما الأكثر تأثراً بها من الدول.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في التعرف على ماهية المشكلات البيئية وطبيعة العلاقة والتداخل فيما بينها وبين الأمن الدولي الذي لم يُعد مقتصراً على الأمن العسكري التقليدي فقط.

إشكالية البحث: يُحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من التساؤلات أهمها ما المقصود بالمشكلات البيئية؟ ما هي أسبابها؟ ماهي انواعها؟ ما علاقة المشكلات البيئية بالأمن الدولي؟ كيف تؤثر المشكلات البيئية على عدم الاستقرار الدولي؟.

فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية مفادها انه ثمة علاقة طردية ما بين المشكلات البيئية وعدم الاستقرار الدولي، فكلما تفاقمت المشكلات البيئية كلما تضاعفت التهديدات الدولية وزاد احتمال نشوب حروب ونزاعات دولية.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التاريخي في هذا البحث من اجل التعرّف على ماهية البيئة وأسباب تلك المشكلات الى جانب المنهج التحليلي لفهم العلاقة أو الترابط ما بين المشكلات البيئية والأمن الدولي، فضلاً عن المنهج الاستشرافي لمعرفة تأثير المشكلات البيئية على الأمن الدولي مستقبلاً.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات والتوصيات، تناول المبحث الأول التعريف بالمشكلات البيئية واسبابها، بينما تناول المبحث الثاني اهم المشكلات البيئية وتأثير كل منها على الأمن الدولي.

المبحث الأول: ماهية المشكلات البيئية: ابتداءً وقبل الحديث عن تأثير المشكلات البيئية على الاستقرار الدولي لابد لنا من التعريف بماهية المشكلات البيئية أولاً حتى يتسنى معرفة تأثيرها على الاستقرار الدولي، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث الذي تم تقسيمه الى مطلبين تناول المطلب الأول التعريف بماهية المشكلات البيئية وتناول المطلب الثاني أسباب المشكلات البيئية وكالآتي:

المطلب الأول: تعريف المشكلات البيئية: سعى العلماء ومنذ القدم الى وضع تعريف للبيئة قبل ظهور المشكلات البيئية وتفاقم حدتها، وكان العالم الألماني (رايتر Ritter) أول من استخدم مصطلح (Ecology) في العام (١٨٦٥) والذي تُرجم الى العربية فيما بعد الى (علم البيئة) وهي في الأصل كلمة ذات اصل يوناني متكونة من مقطعين (Oikos) بمعنى (البيت أو المسكن) الذي يعيش فيه الكائن الحي، ويعني المقطع الثاني منها (Logos) بمعنى (علم)، ثم اعقبه في العام التالي العالم الألماني (Ernst Hecklel) الذي عرّف مصطلح (Ecology) بانهُ العلم الذي يهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية ومحيطها الخارجي مثل درجة الحرارة والرطوبة والهواء.... الخ[١]، أو هي المكان الذي يعيش فيه الانسان يتأثر فيه ويؤثر به، أي انها المكان الذي يشتمل على مجموعة من العناصر البيئية (التربة، الماء، الهواء، الحيوان.... الخ)، وعلاقة جميع هذه العناصر بالإنسان[٢]، وبشكل عام تُعرف البيئة بانها "الاطار الذي يعيش فيه الانسان بما فيه من تربة وماء وهواء، وبما يحتويه كل منها من مكونات جمادية أو كائنات تنبض بالحياة وبما فيه من طاقة طبيعية وبما يسوده من تغيرات طبيعية في المناخ، ويتميز هذا الاطار بالتوازن الطبيعي بين العناصر المكونة لهُ، وقد اطلق

(١) حسين علي السعدي، **علم البيئة**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٢٠)، ص٢١.
(٢) محمد عبدالله لامة، **البيئة بين التوازن والاختلال والاستدامة- دراسة في الاسس والرؤى من زاوية جغرافية**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة،٢٠٢٣)، ص٣٦.

عليه تعبير النظام البيئي أو الايكولوجي"، ويتميز هذا التعريف بأنه يشمل جميع الكائنات الحية وغير الحية التي يتكون منها المجتمع البيئي والتي يأتي في مقدمتها الانسان[١] ويتفق هذا التعريف تماماً مع تعريف منظمة الأمم المتحدة للبيئة التي عرفتها بانها "كل شيء يُحيط بالإنسان"[٢].

ان وجود علاقة متفاعلة ومتبادلة ما بين الانسان وعناصر البيئة من حوله وتأثره بالبيئة المحيطة به وتأثرها به وسعيه الدائم لاستكشاف ما يُحيط به هو ما أدى الى ظهور (المشكلة البيئية) التي يُمكن تعريفها بانها "حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي بما ينجم عنهُ أخطار بيئية تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة" [٣] أو انها "التغيرات الحاصلة في الغلاف الجوي والمحيطات وعلى الأرض والتي يكون سببها النشاط البشري المتزايد (بصورة مباشرة و غير مباشرة) والتي تؤثر سلباً على حياة الكائنات الحية والنظم البيئية البرية والبحرية الى جانب تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع [٤] كما تعرف (المشكلة البيئية) ايضاً بأنها "ما يطرأ على البيئة من عطل في أداء مهمتها في انماء الحياة ورعايتها وعلى رأسها حياة الانسان، وذلك لأي سبب من الأسباب سواء كان انهيار في مكوناتها أو اختلالاً في توازنها أو اضطراباً في نظامها"، وعلى الرغم من تعدد التعاريف المذكورة بشأن المشكلة البيئية، إلا أنها تتفق جميعاً على أن المقصود بالمشكلة البيئية هو عجز البيئة عن أداء بعض وظائفها أو جميعها نتيجة التغيرات التي تطال عناصرها وما يرافقها من تأثير سلبي على بقية العناصر الأخرى[٥].

---

(١) عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية في مصر- الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص٢٠.

(٢)محمد عبدالله لامة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

(٣) بو سالم زينة، "البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قسطنطينة٢،العدد١٧(الجزائر: ٢٠١٤)، ص٢٥٦.

(٤)Simonis Udo E., **Global Environmental Problems**- Searching for Adequate Solutions, .Science Center, (Berlin: 2007), p.3.

(٥) نوار بورزق، "دور مؤسسة التعليم الثانوي في نشر الوعي البيئي- دراسة ميدانية ثانوية مصطفى بن بو العيد بالشريفة ولاية تبسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري-قسطنطينة،٢٠٠٩، ص٣٩.

المطلب الثاني: أسباب المشكلات البيئية: لا شك أن حدوث المشكلات البيئية ليس مفاجئاً أو محض صدفة، إنما هي نتيجة أسباب متعددة أدت الى ظهورها وتفاقمها بشكل كبير الى الحد الذي بدأت تهدد فيه أمن واستقرار المجتمع الدولي، ويُمكن اجمال تلك الأسباب في عاملين أساسيين هما الثورة الصناعية والانفجار السكاني العالمي، والتي سيتم التعرف على كل منهما في هذا المطلب وكالآتي:

أولاً: الثورة الصناعية.

يسعى الانسان بطبيعته دائماً نحو تحقيق المزيد من التقدم والمعرفة وتحقيق المزيد من الاستكشافات التي تجعل حياته اسهل، فقد انتقل الانسان من حياة البداوة الى التمدن، ومن مرحلة الصيد الى مرحلة الزراعة ثم مرحلة اكتشاف الطاقة والتحول من الصناعات والحرف اليدوية الى الصناعات الآلية ثم الانتقال من الطاقة الاعتيادية الى الطاقة النووية وصولاً الى الفضاء ..... الخ، [١].

وقد تميزت المرحلة البدائية لحياة الانسان بانها كانت خالية من الملوثات ذات الآثار السلبية على حياته حتى القرن الثامن عشر وتحول الصناعات من الصناعات اليدوية الى صناعة الماكنة أو الصناعات الآلية التي تعمل بالوقود الاحفوري أو الفحم، الأمر الذي أدى الى التنافس ما بين الدول من اجل الحصول على تلك المواد (الوقود) والتنافس فيما بينها على الزيادة في الإنتاج والصناعات، الأمر الذي أدى الى تلوث البيئة بكل مكوناتها (الغلاف الجوي، اليابسة، الماء، الهواء، .....الخ)[٢] اذ تُعد الصناعات التي تعتمد على الوقود الاحفوري المسبب الرئيس لتلوث البيئة والتي لا يقتصر تأثيرها على الاشعاعات أو الغازات المنبعثة من عملية استخدامها في العمليات الإنتاجية فحسب، وانما يمتد الى ما بعد انتهاء عملية الانتاج من خلال النفايات أو المخلفات التي تُخلفها تلك الصناعات لا سيما الكيميائية والنووية منها، والتي باتت اليوم تهدد حياة جميع الكائنات الحية بسبب الآثار السلبية الناتجة عنها من حيث تلوث الهواء

(١) كرم علي حافظ، **الاعلام وقضايا البيئة**، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع،٢٠١٧)،ص١١١.
(٢) ديار حسن كريم، **الجغرافيا البيئية**، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع،٢٠١٥)،ص١٥٢.

والبابسة أو المياه وبما يؤثر سلباً على حياة الانسان والثروة الحيوانية والسمكية وتؤدي الى اختلال التوازن البيئي، لا بل ان تأثيرها السلبي لا يقتصر على الهواء والمياه وما يعيش فيها من حيوانات والبابسة وما يعيش عليها من كائنات، وانما يمتد الى باطن الأرض والمياه الجوفية فيها، لان المياه المستخدمة في تلك الصناعات الثقيلة أو التي يتم تصريفها منها تمتص معها تلك النفايات الى باطن الأرض التي يكون سطحها مطمور بتلك النفايات، فضلاً عن انها جميعاً السبب الرئيس لما بات يُعرف اليوم بـ(الاحتباس الحراري)[*] وتركز ثاني أوكسيد الكاربون في الجو[١] الأمر الذي يجعل الأرض اكثر سخونة ويُقلل هطول الامطار أو يؤدي الى هطول ما يُعرف بـ(الامطار الحمضية)[*] التي تكون مضرة وبشكل كبير على جميع الكائنات الحية[٢] اذ أدت الثورة الصناعية الى زيادة التنافس الدولي للحصول على الموارد الطبيعية وزيادة معدلات الإنتاج وأدت الى استنزاف الموارد البيئية أو الطبيعية في اقصر وقت ممكن لتحقيق اقصى منفعة ممكنة دون إعطاء الوقت الكافي لتلك الموارد الطبيعية كي تتجدد ذاتياً، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة جميع الكائنات الحية [٣] عليه يُمكن القول ان التطور التكنولوجي الحديث وعلى الرغم من المنفعة الكبيرة المتحققة من خلاله، إلا انه يحمل في ذات

---

[*] يقصد بالاحتباس الحراري أو (Global warming) ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب انبعاث غازات (ثنائي أوكسيد الكاربون، الميثان، أوكسيد النيترون) نتيجة الافراط في عمليات الانتاج والحرائق وازالة الغابات وعوادم السيارات والتي باتت اليوم تُعرف بـ(بالغازات الدفيئة) وتركزها في الغلاف الجوي ما يجعل منها بمرور الزمن طبقة حاجزة تمنع ارتداد اشعة الشمس الى الفضاء الخارجي وتتسبب باحتباس الحرارة التي تُهدد حياة جميع الكائنات الحية على سطح الأرض والتي يأتي في مقدمتها الانسان: المصدر: Taciano L. Milfont, **GLOBAL WARMING,** **CLIMATE** CHANGE AND HUMAN psychology ,centre for Applied Cross-Cultural Research and Victoria, University of Wellington, New Zealand,2010,p.3.

(١) جاسم محمد جندل، **تلوث البيئة أسبابه، انواعه، مخاطره وعلاجه،** (بيروت: دار الكتب العلمية٢٠١١)، ص٦٩.

[*] يُقصد بالأمطار الحمضية (Acid Rain) الامطار التي تسقط على سطح الارض من الغلاف الجوي لكنها تتميز باحتوائها على مكونات حمضية كأحماض (الكبريت، النيتروجين، الكربونيك) الذائبة فيها والتي يكون سببها الرئيس المحطات والمصانع العاملة بالوقود الاحفوري ومصافي تكرير النفط ... الخ) اذ يصل الرقم الهيدروجيني للأمطار الاعتيادية الى (٥,٦) وكل ما قل عن ذلك يصنف ضمن الامطار الحمضية والتي تكون آثارها السلبية ومخاطرها كبيرة على جميع الكائنات الحية البرية والبحرية منها وفي مقدمتها حياة الانسان: المصدر: مظفر احمد داوود، **مياه الامطار لصحة التربة والنبات والانسان،** (بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٢٢)،ص٥١ وص٥٢. وينظر ايضاً:
Haradhan Kumar Mohajan**, Acid Rain is a Local Environment Pollution but Global Concern**, Open Science Journal of Analytical Chemistry 2018,p.7.

(٢) يحيى نبهان، **الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئة،** (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،٢٠١٩)، ص بلا.
(٣) محمد عبد الفتاح سماح، **الحق في البيئة والحق في التنمية واشكالية التوفيق بينهما،**(القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع،٢٠١٩)، ص بلا.

الوقت اثاراً سلبية كبيرة وخطيرة على البيئة وكائنتها الحية تتمثل بزيادة معدلات التلوث وزيادة الاشعة فوق البنفسجية واختلال النظم البيولوجية وتدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض من اشعة الشمس الضارة أو الاشعة فوق البنفسجية الأمر الذي يجعل منه سبباً مباشراً للمشكلات البيئية العالمية[١].

ثانياً: النمو السكاني المتزايد

يُعد النمو السكاني المتزايد أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية في عالم اليوم، اذ يشهد العالم اليوم تزايداً في اعداد البشرية بشكل لم يسبق له مثيل في أي مرحلة من مراحل تاريخه الطويل، فعند العودة الى التاريخ واستقراء معدلات النمو السكاني نجد ان معدلات نمو السكان كانت بطيئة نسبياً آنذاك عن معدلات النمو السكاني في الوقت الحاضر، فقد استغرق وصول عدد سكان العالم الى (مليار نسمة) ما يُقارب النصف مليون سنة انتهت عام ١٨٠٠م، ثم تزايدت سرعة النمو السكاني ليتضاعف عدد سكان العالم الى ملياري نسمة في غضون (١٣٠ سنة) انتهت عام ١٩٣٠م، ثم ازدادت معدلات النمو السكاني العالمي بشكل أكبر لتصل الى ثلاثة مليارات في غضون ثلاثون سنة فقط، ثم اكتمل المليار الرابع في اكثر من خمسة عشر سنة بقليل، ثم اصبح عدد سكان العالم في عام ١٩٨٧م خمسة مليارات نسمة، ليبلغ في حدود عام ٢٠٠٠م الـ(٦) ستة مليارات نسمة [٢] لتستمر وتيرة الزيادة السكانية العالمية بشكل كبير حتى وصلت في نهاية عام ٢٠٢٢م الى الثمانية مليارات نسمة[٣] وتُشير توقعات الأمم المتحدة الى انه من المتوقع ان يتجاوز عدد سكان العالم الـ(تسعة مليارات نسمة) قبل حلول عام ٢٠٢٥٠م، كما هو موضح في الشكل رقم (١) ادناه[٤] اذ تُشير الدراسات المتخصصة الى ان نحو (٣٥٠٠) انسان يولدون كل عشرون دقيقة الأمر الذي يعني استنزاف الموارد الطبيعة فضلاً عن تدمير البنى التحتية نتيجة لعدم التوازن بين الاثنين (التضخم السكاني من جهة

(١) نورة عمارة، "النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، باجي مختار-عنابة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،٢٠١٢، ص٢٤.
(٢) مفيد ذنون يونس، **اقتصاديات السكان**، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠١٤)، ص١٠.
(٣) قضايا عالمية- النمو السكاني، منشورات منظمة الأمم المتحدة متاح على الرابط:www.un.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١١/٢٥.
(٤) السكان في عام ٢٠٢٠، **منشورات صندوق النقد الدولي**،٢٠٢٠،ص٦.

ومحدودية الموارد من جهة أخرى) الأمر الذي يدفع الانسان الى مزيد من الاستغلال للبيئة واستنزافها لتوفير متطلبات هذه الاعداد البشرية الهائلة[١] لأن ما يهم فعلاً هو ليس عدد السكان فقط، وانما مدى تأثيرهم في البيئة المحيطة بهم، لأن وجود هذا العدد الهائل من البشرية على سطح الكرة الأرضية سيحتاج الى مزيد من الطعام والصناعات والخدمات، ما يعني المزيد من قطع الأشجار والتصحر والمزيد من الصناعات التي تؤدي الى مزيد من تلوث (الماء، الهواء، ....الخ)، لان هذه الاعداد تتطلب المزيد من الصناعات التي تُسبب المزيد من التلوث، لان استعمال الوقود الاحفوري في هذه الصناعات يتسبب في اطلاق الغازات الدفيئة وتفاقم مشكلة التلوث، كما ان وجود هذه الاعداد الهائلة سيتطلب اجهاد التربة لإنتاج الطعام لهم ما يدفع بهؤلاء الافراد الى استعمال الأسمدة الكيميائية التركيبية لتعويض خسارة خصوبة التربة ومن اجل الحصول على اقصى منفعة منها، وهو ما يتطلب طاقة إضافية لصنع تلك الأسمدة ما يعني المزيد من التلوث الى جانب الصناعات الأخرى الأكثر سمية كالصناعات النووية[٢].

(١) سعدالله نجم النعيمي، **التربة السليمة وصحة الغذاء والانسان**، (بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٢١)، ص١٦٩.
(٢) جارد دياموند، **الانهيار-كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح**، ترجمة: مروان سعد الدين، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١١)، ص٦٦٢وص٦٦٥.

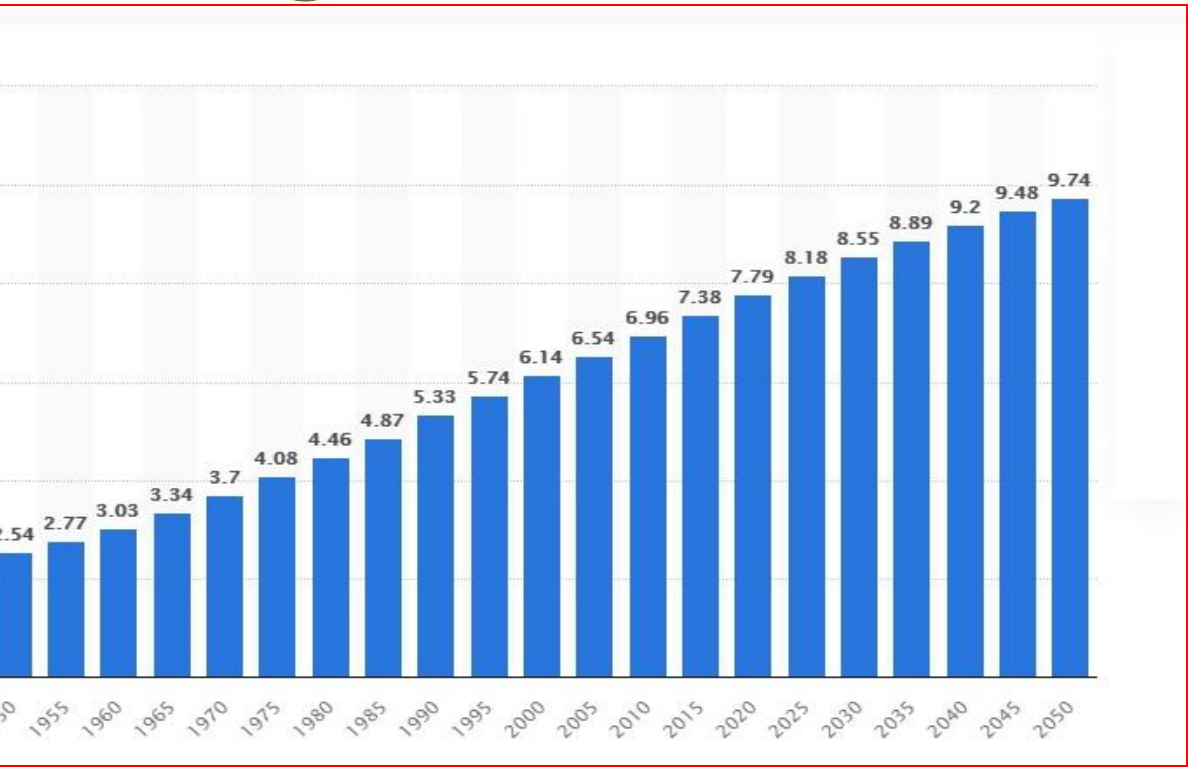

الشكل (١) يوضح حجم النمو السكاني العالمي المتزايد: المصدر الشبكة المعلوماتية: متاح على الرابط: https//development-of-the-world-population/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٢٧.

وبذلك تكون الزيادة السكانية سبباً رئيس للمشكلات البيئية كون كل زيادة سكانية يُقابلها مزيد من الاستنزاف للموارد الطبيعية ومزيد من التصحر وقطع الأشجار ومزيد من التلوث وهو الأمر الذي استشعر خطورته قديماً العالم الإنكليزي (روبرت مالتوس) في دراسة له نشرها عام ١٨٠٣ حذر فيها من خطورة الزيادة السكانية على الموارد الطبيعية، اذ كان (مالتوس) يرى ان السكان يتزايدون وفقاً لمتوالية هندسية (١،٢،٤،٨،١٦،٣٢،٦٤،....الخ) فيما تتزايد الموارد في الطبيعة وفقاً لمتوالية عددية (١،٢،٣،٤،٥،٦ ... الخ)، ما يعني عجز الموارد الطبيعية على تلبية احتياجات السكان المزايدين باستمرار وسد احتياجاتهم المتجددة واللامتناهية، وان استمرار الزيادة السكانية بهذه الوتيرة المتسارعة ستؤدي الى نتيجة حتمية لا مناص منها الا وهي الفقر

والمجاعة، فضلاً عن آثارها السلبية على البيئة التي هي ايضاً لها حدود ومقدرة على استيعاب هذا النمو المتزايد من السكان والذي يعني بلا شك المزيد من التصحر وقطع الأشجار من اجل التوسع السكاني والعمراني ومزيد من النفايات العضوية ومزيد من التلوث البيئي[١] وكلاهما (الزيادة السكانية و المشكلات البيئية) يُمثلان تحدياً بالنسبة للدولة والمجتمع الدولي لان كل زيادة سكانية تتطلب توفير متطلباتهم الأساسية كالطعام والشراب والسكن .... الخ، والتي يتم تحقيقها على أساس استنزاف الموارد الطبيعية واجهاد البيئة لإطعامهم وتحقيق متطلباتهم ما يعني ان الزيادة السكانية تتسبب في المزيد من المشكلات البيئية، لان الاستنزاف والتلوث مرتبطان ومتلازمان في تدمير البيئة[٢].

وبذلك نرى العالم اليوم يواجه مشكلات حقيقية تُسمى بـ(المشكلات البيئية) التي بدأت بالتعاظم حتى باتت تشكل خطراً حقيقياً على حياة جميع الكائنات الحية التي يأتي في مقدمتها الانسان، وعلى الرغم من تعدد التعاريف الخاصة بها واختلاف وجهات النظر حولها إلا أنها جميعاً تتفق على أن هناك خللاً في البيئة وعجز في أداء وظائفها بصورة صحيحة، أما أسباب هذه المشكلات فتتمثل في الافراط في استنزاف الموارد الطبيعية نتيجة التنافس الدولي للفوز بالهيمنة الاقتصادية العالمية أو الوصول الى مصاف الدول الاقتصادية الفاعلة في النظام الدولي على اقل تقدير، الأمر الذي نتج عنه استنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير مسبوق أولاً وزيادة معدلات الملوثات المنبعثة من هذه الصناعات ثانياً، والتي أدت الى تلوث كل ما يحيط بالإنسان (هواء، ماء، تربة .... الخ) حتى بات تأثيرها السلبي لا يقتصر على الأجيال الحالية فقط، بل يهدد حياة الأجيال القادمة ايضاً، الى جانب الزيادة السكانية المفرطة التي يتطلب توفير متطلباتها واحتياجاتها الاستمرار في استنزاف تلك الموارد ومضاعفة معدلات التلوث الأمر الذي يؤدي الى مزيد من الاجهاد البيئي ومضاعفة خطر تلك المشكلات التي باتت اليوم احد أسباب عدم الاستقرار الدولي كما سنرى في المبحث التالي من هذا البحث.

---

(١) ماجد أبو حمدان، "الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد٣٩، العدد٦،(دمشق: ٢٠١٧)، ص٨٤ وص٨٥.

(٢) حمزة الجبالي، **التنمية المستدامة-استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، (عمان: دار الأسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٣٢.

المبحث الثاني: تأثير المشكلات البيئية على الأمن الدولي: يُعد العامل البيئي أحد أهم العوامل المؤثرة في الأمن الدولي في عالمنا المعاصر، اذ يؤثر النظام الايكولوجي على العلاقات الأمنية ما بين الدول، فكلما ازدادت ظاهرة الندرة كلما زادت حالة الصراع ما بين تلك الدول، كما أن الكثير من المشكلات البيئية اليوم كالاحتباس الحراري والتلوث بمختلف انواعه تؤدي الى اختلال النظام الايكولوجي وتؤدي بالنتيجة الى زيادة معلات الوفيات وارتفاع نسبة المجاعة وتدهور الوضع الصحي العام، كما تزداد خطورة هذه التهديدات نتيجة لتفاعل تلك المشكلات مع الزيادة السكانية العالمية، الأمر الذي يؤكد العلاقة الواضحة والترابط الكبير بين المنظومة الايكولوجية أو البيئية والأمن البشري، وبالتالي يُصبح للبيئة تأثيراً كبيراً على الأمن الدولي لتُشكل لنا ثلاثية (السلم، الأمن، البيئة)، كون المشكلات البيئية أصبحت اليوم تُشكل تهديداً مباشراً لأمن الافراد والمجتمعات والدول على حد سواء[١] ونظراً لهذه العلاقة الوثيقة ما بين المشكلات البيئية والأمن الدولي من جهة ولتعدد المشكلات البيئية من جهة أخرى فسيتم في هذا المبحث تناول كل مشكلة من هذه المشكلات وكيفية تأثيرها على الأمن الدولي وكالآتي:

المطلب الأول: مشكلة نقص المياه والتصحر: ترتبط حياة الانسان ومنذ القدم ارتباطاً مباشراً بالمياه، فأين ما وجدت المياه وجدت الحياة والعكس صحيح، وعلى هذا الأساس قامت الحضارات البشرية القديمة كالحضارة السومرية أو البابلية في العراق، وحضارة وادي النيل في مصر قرب المياه وعلى ضفاف الأنهار[٢]، وتُعد التغيرات المناخية اخطر المشكلات البيئية المسببة لازمة شحة المياه التي أصبحت اليوم حقيقية واقعية باتت آثارها تظهر جلياً في معظم الدول لاسيما الجافة منها وشبه الجافة، حتى اصبح الحصول على المياه وتأمينها يُمثل أولى أولويات الدول حتى باتت تُعرف اليوم بـ "الأمن المائي" الذي يتقاطع مع الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الدولة وأمنها الوطني، لذلك تمتد أهميته لأن يُصبح مصدراً اساسياً للصراعات المستقبلية كون التغيرات المناخية تَعد احد العوامل الهامة والمعقدة ايضاً والتي لا يُمكن السيطرة

(١) قادة فتحية و ليتم فاطمة، "اثر التحولات الدولية الراهنة على الامن القومي للدول-السودان انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥،ص١٩.
(٢) غازي إسماعيل ربابعة، **معضلة المياه في الشرق الأوسط**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٢)، ص٤.

عليها أو التحكم بها عكس بقية العوامل الأخرى، كالأثر الكبير الذي يؤديه العامل السياسي في هذا المجال أو التحكم بمنابع الأنهار الى جانب التأثيرات البشرية الأخرى دون ان يعني ذلك تأثر دول المصب فقط دون دول المنبع، فكلاهما يتأثران به في ظل المشكلات البيئية ولكن بنسب متفاوتة[١] اذ بات الحصول على المياه في ظل التغيرات المناخية مصدر قلق بالنسبة لجميع الدول، اذ تزداد حدة التنافس حول المياه على نحو يُنذر بنشوب صراعات حادة على المستوى الداخلي لتأمين احتياجات المواطنين أو قد يتجاوز الحدود الوطنية الى دول المنبع المتحكمة بجريانه وتدفقه، لا سيما وان الدراسات تُشير انه وقبل عام ٢٠٣٠ سيزداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في الدول المجهدة مائياً من (٧٠٠ مليون) شخص الى (ثلاثة بلايين شخص)[٢] كون مشكلة نقص المياه أصبحت مشكلة عالمية، اذ باتت اليوم الكثير من الأنهار تُعاني من زيادة كميات التلوث بسبب تناقص كميات تصريفها السنوي، أو انها اصبحت عُرضة للجفاف كنهر (الأصفر في الصين، ونهر الكنج في بنغلادش، ونهر كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية، ونهريّ دجلة والفرات في العراق) الأمر الذي يُهدد الحياة البشرية والتنوع البيولوجي، ومن هنا تبرز أهمية الموارد المائية كضرورة أمنية واستراتيجية بعد ان أصبحت شحتها أحد عناصر الصراع الدولي، الأمر الذي يؤكد أثر المشكلات البيئية على الأمن الدولي من خلال تغير طبيعة الحروب القادمة التي ستكون حروباً على المياه نتيجة زيادة التنافس الدولي عليها لأغراض التوسع الصناعي والزراعي والاستهلاك المحلي، بسبب إقامة العديد من المشاريع المختلفة على منابع الأنهار الدولية المشتركة دون مراعاة للاتفاقيات الدولية التي تُنظم استغلال هذه الموارد الطبيعية، الأمر الذي يجعل من شحة المياه مصدراً دائماً للتوترات الدولية، لا سيما اذا ما علمنا ان هناك ما بين (٢٠٠-٢١٥) شبكة نهرية تتعدى الحدود الوطنية للدول، و (١٣) نهراً رئيسياً وبحيرة رئيسية تتقاسمها (١٠٠) دولة[٣] وقد ادركت دول العالم لا سيما دول المنبع منها خطر نقص المياه على حياة مواطنيها وأمنها القومي فسارعت الى انشاء السدود

(١) اياد عبد علي، "اثر التغيرات المناخية في تفاقم مشكلة شحة المياه في العراق"، مجلة **ميسان للدراسات الاكاديمية**، المجلد١١، العدد٢١،(كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان: ٢٠١٢)،ص٥٦.
(٢) تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، **منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، ٢٠٠٦،ص١٩.
(٣) رضا عبد الجبار الشمري و حسين علي عبد الحسين، "تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة منه والمتضررة"، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد ١٢،العدد١و٢(كلية الآداب، جامعة القادسية:٢٠٠٨)،ص٣٥٤.

على الأنهار والبحيرات التي تمر من خلال أراضيها لاستيعاب اكبر قدر ممكن من المياه والإفادة منها في مجالات الزراعة وإنتاج الطاقة الكهربائية وان كان ذلك على حساب دول المصب المتضرر الأكبر من هذا الاجراء، ولم يتوقف الأمر عند انشاء السدود فقط، بل ان بعض دول المنبع مثل (تركيا) بدأت تتبنى مقترحات خطيرة جداً بهذا الصدد تتمثل في محاولتها لإقناع المجتمع الدولي لتطبيق مقترح "تسعيرة المياه" أو مقترح "بيع المياه الدولية" ما يُنذر بنشوب حروب دولية ما بين (دول المنبع) و (دول المصب) كون مسألة الأمن المائي وفي ظل التغيرات المناخية الحاصلة باتت تحتل المكانة الأولى في سُلم أولويات الدول واصبح الحديث عنها لا يقل شأناً عن الحديث عن الأمن العسكري[١] كما ان شحة المياه والتصحر وارتفاع درجات الحرارة سيُعزز النزاعات ليس الخارجية منها فقط بل والداخلية ايضاً بسبب الترابط الوثيق ما بين المشكلات البيئية والصراعات المسلحة، اذ ستزيد المشكلات البيئية من هشاشة الدول وتُسهم في تنامي التنظيمات الإرهابية ويُصبح من السهل لها ممارسة نفوذها في ظل تلك البيئات الهشة التي تأثرت بالصراع، لأن الدولة سيضعُف نفوذها وستفقد الشرعية من مواطنيها لأنها ستُصبح عاجزة عن توفير المتطلبات الأساسية لسكانها، الأمر الذي يخدم بالدرجة الأساس الجماعات الإرهابية التي ستحاول سد الفجوة التي خلفتها الدولة واظهارها بمظهر "الدولة العاجزة" عن طريق توفير الخدمات الأساسية للمواطنين من اجل كسب تأييدهم ونيل ثقتهم، اذ تُشير احدى الدراسات التي نشرتها مجلة (Nature) البريطانية المتخصصة بهذا المجال في عام ٢٠١٩، الى ان المناخ كان عاملاً مساهماً بنسبة تتراوح من (٣% الى ٢٠%) من النزاعات المسلحة خلال القرن الماضي، وان هذه المشكلات البيئية وفقاً للدراسات المتخصصة لا سيما ارتفاع درجات الحرارة ستزيد من حالات الصراعات المسلحة بنسبة (٥٤%) في حلول عام ٢٠٣٠، فضلاً عن توظيف الجماعات الإرهابية اليوم للمشكلات البيئية كسلاح في صراعاتها المسلحة، فنتيجة لشحة المياه والجفاف الكبير الذي تعرضت له الصومال (على سبيل المثال لا للحصر)، قام تنظيم "شباب المجاهدين" الإرهابية بتغيير اساليبه وتكتيكاته القتالية موظفاً المشكلات البيئية في استراتيجيته القتالية، فبعد ان كان هذا التنظيم الإرهابي يعتمد على

(١) علي محمد عبدالله، **الماء وفيه تنطوي نعمة الحياة**،(القاهرة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٦)، ص٧٤وص٨٨.

حرب العصابات في معاركه المسلحة، اصبح اليوم يستخدم أسلوب التعطيش عن طريق التحكم في مصادر المياه وقطعها عن المدن التي يختارها أو التي يسعى للسيطرة عليها[١] فضلاً عن ان السكان المتأثرين بتلك المشكلات البيئية يُصبحون اكثر عُرضة للابتزاز والاستغلال والتهديد والتجنيد القسري من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، اذ ان ارتفاع درجات الحرارة وتقلبات هطول الامطار وما يُرافقها من تصحر للأراضي الزراعية وتقليص المساحات القابلة للاستغلال كانت السبب الرئيس لتفاقم الصراعات المسلحة والانضمام الى الجماعات الارهابية المسلحة كما حصل في دولة (تشاد) التي ازدادت اعداد الجماعات الإرهابية المسلحة فيها بعد جفاف اكبر بحيراتها المائية "بحيرة تشاد" [٢]، كما اعترف مجلس الأمن في عام ٢٠١٧ بان جفاف البحيرة المذكورة (بحيرة تشاد) نتيجة التغيرات المناخية والصراعات المسلحة التي اندلعت نتيجة لذلك تُشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بسبب استغلال مجموعة "بوكو حرام" الإرهابية لتلك التغيرات المناخية لتجنيد المزيد من الإرهابيين في صفوفها، كما ان منطقة جنوب آسيا ذات الكثافة السكانية العالية هي الأخرى معرّضة للظواهر المناخية المتطرفة التي من شأنها ان تُفاقم الصراع في المنطقة المذكورة وان المشكلات البيئية أصبحت احد مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين[٣].

وبذلك نرى ان لمشكلة شحة المياه التي هي احد ابرز المشكلات البيئية اليوم تأثيراً كبيراً على الأمن الدولي، لا سيما وان مجاري الأنهار أو البحيرات تعبر الحدود الوطنية لكثير من الدول وتسعى كل منها للحصول على ما يكفي من مصادر تلك المياه لتلبية احتياجات سكان موطنيها واستغلال أراضيها الزراعية فضلاً عن استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية، الا ان دول المنبع وبسبب التغيرات المناخية وشحة المياه بدأت تولي اهتماماً اكبر لمسألة خزن المياه

(١) عزة هاشم، كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،٢٠١٩، متاح على الرابط: www.futureuae.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٤.

(٢) "تغير المناخ يُفاقم من معاناة المدنيين في أوقات الحروب"، **مجلة الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩، ص١٠.

(٣)Kirsty davies and others, "Preventing a Warming War: Protection of the Environment and Reducing Climate Conflict Risk as a Challenge of International Law", Goettingen Journal **of International Law**, Research Group Climate Change and Security (CLISEC), Institute of Geography,(University of Hamburg: Germany: 2020), P 318.

وانشاء السدود لاستيعاب أكبر كمية من المياه واستغلالها في أوقات الجفاف على حساب دول المصب المتضرر الأكبر من ذلك، الأمر الذي يؤدي الى توتر العلاقات ما بين دول المنبع ودول المصب وينعكس سلباً على الأمن الدولي، الى جانب ما تتسبب به تلك المشكلات من صراعات داخلية ناتجة عن شحة المياه، اذ ان عجز الدول عن تأمين أهم عنصر من عناصر الحياة (المياه) لموطنيها سيؤدي الى الاحتجاجات الشعبية الداعية أو المطالبة بتوفيره، وان ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات الجفاف سيُفاقم من تلك الاحتجاجات ويدفع نحو مزيد من الصراعات الداخلية للحصول على المياه، الأمر الذي يخدم الجماعات الإرهابية المتطرفة التي ستستغل تلك الظروف وتوظف عدم قدرة الدولة على تأمين المياه لمواطنيها لتظهر من نفسها كقوة موازية للدولة أو اقوى منها في بعض الأحيان من خلال تأمين أو محاولة ذلك المورد المهم من خلال السيطرة على مجاري الأنهار واستخدام سياسة التعطيش إزاء المناطق التي تحاول فرض سيطرتها عليها، الأمر الذي يجعل من سكان تلك المناطق التي تُعاني من شحة المياه عُرضة للاستغلال والتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة التي ستُوظف تلك المشكلات البيئية في استراتيجياتها القتالية لتستمر بذلك حالة الصراع وعدم الاستقرار الدولي.

المطلب الثاني: مشكلة الأمن الغذائي: يُعرف الأمن الغذائي بانه "حق الفرد في غذاء صحي وجيد من حيث الكمية والنوعية" أو هو "مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية الانسان بشكل يُلبي الاحتياجات الضرورية والاساسية لنموه وبقائه في صحة جيدة" كما يُعرف الأمن الغذائي بانه "مقدرة البلد على توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية يلجأ اليها في حالة حدوث كوارث طبيعية تُقلل من انتاج الغذاء، أو عند تعذر حصول ذلك البلد على المواد الغذائية التي يحتاجها عن طريق استيرادها"، وبما ان البيئة تُعتبر مصدر الغذاء للبشر وبقية الكائنات الحية، فان تدهورها يؤثر سلباً على أمن الانسان الغذائي[١]، أما منظمة (الأغذية والزراعة) (الفاو FAO) فتُعرف الأمن الغذائي بانه "ذلك الوضع الذي يُتاح فيه لجميع الناس في الأوقات كلها القدرة المادية والاجتماعية والاقتصادية على كميات كافية من الطعام الآمن

(١) فوزية هوشات، "الامن البيئي بين مقاربة الامن الوطني والامن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسطنطينة، العدد٥٠،(الجزائر:٢٠١٨)،ص٣٨٥.

والمغذي وتُحقق لهم حياة نشطة وصحية"، ووفقاً لهذا التعريف فأن مفهوم الأمن الغذائي يشتمل على أربعة أبعاد تتمثل في الاتاحة أولاً، والقدرة ثانياً، وإمكانية الحصول عليه ثالثاً، والسلامة رابعاً، فالإتاحة تعني وفرة الطعام بنوعيه المحلي أو المستورد، وتعني القدرة ان تكون أسعار هذا الغذاء متلائمة مع الدخول المادية للأفراد، أما إمكانية الحصول عليه فتعني ان يكون هذا الطعام في متناول جميع الافراد وليس للبعض منهم، في حين تعني السلامة ان لا يكون هذا الغذاء موجوداً ومتاحاً لجميع الافراد فحسب، وانما يُشترط فيه ايضاً ان يكون صحياً ومغذياً للجسم[١]، وهذه الأمور جميعاً لا يُمكن توفرها الا في ظل بيئة سليمة تضمن تحقيق ذلك، الا ان المشكلات البيئية اليوم بات لها تأثير سلبي كبير على تحقيق الأمن الغذائي، اذ يُؤثر تغير المناخ في القدرة على مواجهة مشكلة (انعدام الأمن الغذائي) ويُنتج عنها تغيرات وتبايُن في مستويات انتاج الغذاء، اذ ان الظروف المناخية المتقلبة لها تأثير مباشر على الإنتاج الزراعي بنوعيه (الإنتاجي والحيواني)، فعلى الرغم من سعي الدول الدائم لضم أراضي زراعية جديدة واستغلالها بما يضمن تأمين الأمن الغذائي لموطنيها، إلا أن الواقع يُشير الى عكس ذلك تماماً جراء تعرض الأراضي الزراعية لضغط كبير ومستمر نتيجة التنافس المتزايد عليها، فضلاً عن خسارة جزء كبير من هذه الأراضي بسبب التصحر وزيادة ملوحة التربة وهي جميعها ناتجة عن التغيرات المناخية، اذ يحمل التغير المناخي آثاراً سلبية مباشرة على الأمن الغذائي عن طريق اختلال كميات الاستهلاك ومكوناتها وكذلك على مستوى دخول الافراد الذين يعتمدون على الزراعة للحصول على دخلهم الذي يتم تخصيص الجزء الأكبر منه لتلبية حاجاتهم الاستهلاكية التي يأتي في مقدمتها الغذاء، الأمر الذي يجعلهم عُرضة لعدم القدرة على مواجهة هذا النوع من الصدمات [٢] اذ يؤدي تفاقم المشكلات البيئية كشحة المياه وارتفاع درجات الحرارة والجفاف الى تقليص الأراضي الزراعية وزيادة المساحات الصحراوية الى تفاقم مشكلة نقص الأمن الغذائي ويُهدد بانتشار المجاعة في العالم لا سيما في دول الجنوب، اذ تُشير تقديرات منظمة (الأغذية

(١) جودة عبد الخالق و كريمة كريم، **الامن الغذائي العربي-ثنائية الغذاء والنفط**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٥)، ص بلا.

(٢) رقية خلف حمد واخرون، "اثر التغيرات المناخية في الامن الغذائي لعينة الاقاليم العربية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد١٢،العدد٣١،كلية الادارة والاقتصاد، (جامعة الانبار: ٢٠٢٠)،ص٣٥٣.

والزراعة) (الفاو FAO) الى ان (٦٥) دولة نامية يعيش فيها اكثر من نصف سكان الدول النامية مهددة بخطر فقدان (٢٨٠ مليون طن) من قدرتها الإنتاجية من الحبوب نتيجة التغيرات المناخية، وان خسائر هذه الدول تُقدر بحوالي (٥٦ مليار دولار) وهو مبلغ كبير جداً مقارنة بإمكانيات دول الجنوب الاقتصادية [١].

ان استمرار تأثير المشكلات البيئية وتهديد الأمن الغذائي من خلال زيادة الجفاف واتساع المناطق الصحراوية سيُسهم في المزيد من التوترات والنزاعات، اذ ستواجه الحكومات خطراً شديداً من مواطنيها لتأمين قوتهم، كما ان مشكلة التصحر ستُجبر الفقراء والمزارعين على اجهاد ما تبقى من أراضيهم الزراعية للحصول على ما يُمكنهم الحصول عليه من الغذاء الى ان يجدوا انفسهم غير قادرين على تأمين قوتهم بسبب ضعف خصوبة التربة نتيجة الاجهاد والتصحر، وبالتالي ستُصبح أراضيهم (أراضي هامشية) أو أراضي ضعيفة غير مرغوب فيها لأنها لا تُحقق لأصحابها أي فائدة أو ربح، الأمر الذي يجعلهم مضطرين الى تركها والبحث عن أراضي اكثر خصوبة، والتي ستزداد الصراعات حولها بسبب قلتها وزيادة التنافس للحصول عليها، ما يجعل من مشكلة التصحر ونقص الغذاء أحد أهم أسباب الصراعات والنزاعات في الوقت الحاضر[٢] كما ان مشكلة نقص الأمن الغذائي بسبب المشكلات البيئية ستُفاقم من معاناة الفقراء وذوي الدخل المحدود لا سيما في ظل وجود نحو (١,٢ مليار شخص) يعيشون على اقل من (دولار واحد) في اليوم، وان (٨٥٢ مليون شخص) يفتقرون الى الغذاء الكافي، كما ان مشكلة نقص الأمن الغذائي بسبب المشكلات البيئية باتت اليوم احد أسباب عدم الاستقرار كونها يُمكن ان تتسبب في نشوب حروب دولية ما بين الدول المنتجة أو المصدرة وما بين الدول المستوردة أو المستهلكة للغذاء، بعد ان اصبح الغذاء اليوم يُستخدم كسلاح لإرغام الشعوب المستوردة (المستهلكة) واجبارها على اطاعة الدول المصدرة (المنتجة) وابقائها تدور

(١) رضا عبد الجبار الشمري و حسين علي عبد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٣وص٣٥٥.
(٢) حسوني جدوع عبدالله، **تصحر الأراضي والمياه مشكلة بيئية خطيرة**، (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص٢٧٥.

في فلكها الأمر الذي يُنذر بنشوب حروب ما بين تلك الدول ويُعزز من حالة الصراع وعدم الاستقرار الدولي[١].

وبذلك نرى ان لمشكلة نقص الأمن الغذائي تأثيراً كبيراً على الأمن الدولي، كون المشكلات البيئية لها تأثير مباشر على تأمينه من خلال زيادة ظاهرة التصحر وزيادة اجهاد المناطق الزراعية للحصول على اقصى حد ممكن منها ما يؤدي الى تقليل خصوبة التربة بدلاً من زيادتها بسبب اجهاد التربة الأمر الذي يدفع بهؤلاء المزارعين للبحث عن أراضي جديدة ذات خصوبة عالية والتي ستكون قليلة جداً في ظل تفاقم المشكلات البيئية، ما يعني نشوب صراعات ونزاعات فيما بينهم حول تلك الأراضي الخصبة، فضلاً عن المشكلات البيئية اليوم أصبحت عاملاً مضاعفاً للتهديدات والحروب ما بين الدول المنتجة والدول المستوردة للغذاء كونه (الغذاء) اصبح اليوم يُستعمل كسلاح في يد الدول المنتجة له إزاء الدول المستوردة والتي تستطيع توظيفه توظيفاً سياسياً تستطيع من خلاله (الدول المنتجة) ارغام الدول المستوردة على اتباع سياسات غير مرغوبة من قبلها الا انها تُلبي مصالح الدول المنتجة دون ان يكون لها (الدول المستوردة) خيار قبول أو رفض تلك السياسيات كون مسالة الأمن الغذائي مرتبطة بحياة الافراد بشكل مباشر، الأمر الذي يزيد من حالة الانقسام ما بين تلك الدول ويُعزز من حالة الصراع فيما بينها والتي ستنعكس وبشكل مباشر على الأمن الدولي.

المطلب الثالث: مشكلة ندرة الموارد: لقد كان الاعتقاد السائد حتى منتصف القرن الماضي بأن الموارد الطبيعية تُعزز النتيجة وتُسهم في زيادة النمو الاقتصادي، الا أنه ومنذ ثمانينيات القرن الماضي تغيّر ذلك الاعتقاد في الأوساط السياسية والاقتصادية والأكاديمية وتم صياغة رؤية جديدة تحت عنوان "لعنة الموارد الطبيعية" في إشارة الى ان تلك الموارد ستكون مصدراً رئيسياً للنزاعات المسلحة والحروب وعاملاً مفسراً لعدم الاستقرار[٢] فهناك من يُفسر نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية بسبب الموارد، لأن الذي يستطيع الحصول عليها آنذاك لا سيما النفط

(١) رضا عبد الجبار الشمري و حسين علي عبد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٥.
(٢) فوزية زرأولية، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في افريقيا جنوب الصحراء- مراجعة نقدية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩)، ص بلا.

ويمنع العدو من الوصول اليها يستطيع امداد قواته وجيشه وادامة زخم المعركة ويُضعف عدوّه ويحرز النصر في النهاية في هذا الصراع العالمي[١] وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية في الطبيعة وسهولة الحصول عليها في كثير من الأحيان لا سيما في ظل الإمكانات البشرية العلمية منها والتكنولوجية، إلا أن هذه الموارد وفي ظل المشكلات البيئية أصبح لها تأثيراً كبيراً على الأمن الدولي كون المشكلات البيئية اليوم تُعد السبب الرئيس لندرتها وزيادة حالة الصراع وعدم الاستقرار الدولي، اذ يؤدي الطلب المتزايد على تلك الموارد الى ندرتها، لأنه ثمة حدود لما يُمكن للإنسان استخراجه من البيئة الى جانب تأثر وفرة تلك الموارد وبدرجة كبيرة بالتغيرات البيئية العالمية، فعلى الرغم من ان كل دولة من الدول تعتمد أو تُفضل الاعتماد على الموارد الموجودة ضمن حدودها الوطنية لتلبية احتياجاتها من الموارد الضرورية، الا انه وعندما تبدأ تلك الموارد بالنضوب نتيجة الاستنزاف في استغلالها أو بسبب المشكلات البيئية فان الحكومات ستسعى وبلا شك الى تأمين تلك الموارد من خارج حدودها الوطنية والتي في الغالب سيكون الحصول عليها من المناطق المتنازع عليها مع جيرانها من الدول الأخرى، الأمر الذي يزيد من حالة الصراع الذي يُمكن ان ينفجر في أي لحظة ما بين تلك الدول[٢] لأن هناك علاقة وثيقة ما بين الموارد الطبيعية والصراعات الدولية، فالموارد ضرورية لبقاء الافراد والدول والأمم سواءً كوسيلة من وسائل العيش أو لدعم الاقتصاد من خلال الوصول الى تلك الموارد والتحكم فيها، اذ غالباً ما تولد التوترات والصراعات الداخلية أو الخارجية بسبب تلك الموارد[٣] وعلى هذا الأساس ربط العديد من العلماء وفي مقدمتهم العالم (توماس هومر ديكسون Thomas Homer–Dixon) [*] في كتابه (العنف البيئي Ecoviolence) ما بين العنف والصراعات

(١) ضياء عبد المحسن محمد، **الجغرافية البوليتيكية**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص٢٨٨.
(٢) مايكل كلير، **الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسن، (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٢)،ص٢٣.
(٣)Freedom C. Onuoha ,"Environmental Degradation, Livelihood and Conflicts A Focus on the Implications of the Diminishing Water Resources of Lake Chad for North-Eastern Nigeria", **African Journal on Conflict Resolution** ,vol. 8,No.2,2009,p.p36-38.

(*) (توماس هومر ديكسون Thomas Homer-Dixon) عالم سياسي كندي واستاذ جامعي في كلية (البيئية) في جامعة (ووترلو الكندية) ومؤلف يبحث في التهديدات التي تهدد الامن العالمي تولى العديد من المناصب اخرها مديراً لمعهد (كاسكاد) في جامعة (رويال رودز) في كندا فضلاً عن ادارته للعديد من المشروعات الرائدة في جامعة (تورنتو) لدراسة العلاقة بين البيئة والعنف في الدول النامية له العديد من المؤلفات بهذا الصدد اشهرها كتابه (العنف البيئي

وندرة الموارد في نظريته "العنف البيئي" الي يقول فيها ان العديد من الدول لا سيما النامية منها تعتمد على أربعة موارد بيئية رئيسية تتمثل بـ"انتاج المحاصيل الزراعية أولاً، المياه العذبة والأراضي الزراعية ثانياً، الغابات ثالثاً، ومصائد الأسماك رابعاً" وان ندرة الموارد نتيجة المشكلات البيئية والافراط في استغلال هذه الموارد سيؤدي الى حدوث الاضطرابات الاجتماعية ونشوب الصراعات التي ستزداد مع زيادة ندرة هذه الموارد، كما يتوقع (ديكسون) ان يتجأوز عدد سكان الكرة الأرضية الـ(تسعة مليارات نسمة) خلال فترة قصيرة نسبياً والتي سيُرافقها تضاعف الناتج الاقتصادي العالمي (خمس مرات)، ما يعني ندرة الموارد المتجددة التي ستقود الى صراعات عنيفة في العديد من دول العالم لا سيما النامية منها، اذ سيؤدي التغير المناخي الى زيادة حدة المنافسة على وفرة الموارد الطبيعية كعامل مضاعف للتهديدات من خلال القضايا المرتبطة بزيادة الظواهر المناخية المتطرفة كالجفاف والفيضانات، اذ تتسم قضية التغير المناخي والصراع المسلح بوجود مفارقتين تتمثل **الأولى** في العديد من العمليات التي ترتبط بالإحترار العالمي، وتتمثل **الثانية** في العلاقة بين ندرة هذه الموارد والصراعات المسلحة والتي ستكون حقيقة واقعية في ظل المشكلات البيئية القائمة والتي تؤكدها التقارير السنوية لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) الخاصة بالتغيرات المناخية وتداعياتها على الأمن القومي الأمريكي والتي رسمت سيناريوهات العودة الى حالة الطبيعة التي تحدث عنها (توماس هوبز) قديماً والتي بموجبها تعود البشرية الى حالة الحروب والانخراط في معارك عنيفة في ظل ندرة الموارد، ولذلك بدأت العديد من المنظمات والساسة والاكاديميون والمراكز البحثية المتخصصة بالتحذير من المشكلات البيئية والصراعات والحروب الاهلية، فقد كان الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) يرى بأن احد اهم أسباب الحرب الاهلية في سوريا هو الجفاف الذي شهدته سوريا قُبيل اندلاع فتيل الازمة السورية وهو ما ذهب اليه وزير خارجيته آنذاك ايضاً (جون كيري) بقوله

Ecoviolence) الذي أصدره بالاشتراك مع (Jessica Blitt) المصدر: احمد امل، "المسببات البيئية للصراعات الاهلية في حوض بحيرة تشاد"، **مجلة الدراسات الافريقية**، العدد ٥١،(كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة: ٢٠٢١)،ص٩٨.

بأنه "ليس من قبيل الصدفة انه قبل الحرب الاهلية في سوريا شهدت البلاد اسوء فترة جفاف استمرت لست سنوات" [١] .

وعلى هذا الأساس يُمكن التمييز بين نوعين من الصراعات الدولية التي تكون سببها ندرة الموارد والمشكلات البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية يُمكن ذكرها كالآتي: [٢].

أولاً: الصراع الدولي المباشر: وينشأ هذا النوع من الصراع بسبب ندرة الموارد الطبيعية المتجددة نتيجة النمو السكاني المتزايد فضلاً عن الزحف الصحراوي ومشكلة نقص المياه، اذ يتوقع الكثير من العلماء نشوب حروباً طاحنة بسبب شحة المياه في منطقة الشرق الأوسط وجنوب ووسط آسيا وافريقيا.

ثانياً: الصراع الدولي الغير مباشر: والذي يحدُث نتيجة ندرة الموارد الطبيعية التي تتفاعل مع عدة عوامل اقتصادية واجتماعية والتي ستزيد من حالة عدم الاستقرار وتؤجج النزاعات ما بين الدول.

ان الطلب العالمي المتزايد على الموارد يؤدي الى ندرتها والتي ستقود الى مزيد من النزاعات الدولية على ملكيتها، الأمر الذي يولد ضغوطاً جديدة على النظام العالمي، لأن ندرة تلك الموارد نتيجة الطلب المتزايد عليها أولاً ونضوب تلك الموارد بسبب المشكلات البيئية ثانياً سيضع الحكومات تحت ضغط كبير جداً ومستمر، ما يدفع بتلك الحكومات الى البحث عن حل لتلك المشكلة بأي ثمن، وبالتالي يزداد خطر الصراع بين الدول التي هي بحاجة الى تلك الموارد أو التي تتقاسم أو تدعي وجود حق مشترك لها في مكمن من مكامن الموارد الطبيعية المفترضة [٣] لا سيما وان عملية الطلب على تلك الموارد هي اسرع من عملية تجددها بسبب النمو السكاني المتزايد والتأثير السلبي للمشكلات البيئية عليها لتقوم نُخب الدول القوية بالتلاعب بسياسات دولة ما لصالحها في محاولة لتأمين تلك الموارد التي تتصف بالندرة، الأمر الذي يُنذر باندلاع

(١) نسرين الصباحي، **التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق افريقيا**، (القاهرة: دار العربي للنشر،٢٠٢٣)، ص٢٩-٤٠.
(٢) رضا عبد الجبار الشمري وحسين علي عبد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٧.
(٣) مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص٢٣-٢٩.

حروب دولية ما بين تلك الدول [١] كما ان خطر الصراع الداخلي على الموارد سيزداد أكثر فأكثر نتيجة لاتساع الفجوة ما بين الفقراء والاغنياء (فجوة العولمة) لا سيما في الدول النامية، ففي حين ينعُم الأغنياء بالموارد والثروات فإن الفقراء بالمقابل سيجدون انفسهم محرومين من ادنى حق من تلك الموارد، الأمر الذي يجعلهم عاجزين عن الوصول الى تلك الموارد أو تأمين احتياجاتهم منها، وبالتالي يُصبح هؤلاء عُرضة للاستقطاب من قبل الجماعات الإرهابية المتطرفة التي ستعدهم بإنصافهم وإزالة معاناتهم عن طريق العنف او الثورة والأنقسام العرقي أو الأثني وما يُعزز من هذا الخطر هو ضغط مؤسسات الإقراض الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الدول المقترضة لرفع الدعم الحكومي عن بعض السلع الأساسية كالغذاء والدواء وخصخصة البعض الاخر منها [٢] لا سيما وان العالم اليوم منقسم الى عالمين (عالم الشمال) المتطور والمُتسبب الأكبر بالمشكلات البيئية نتيجة عمليات التصنيع والافراط في استخدام تلك الموارد، وعالم (الجنوب) النامي الذي ينعُم بالموارد الطبيعية لكنهُ يُعاني من سوء ادارتها ويفتقد لآليات الاستفادة منها، وبالتالي فان دول الشمال وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بدأت بتعزيز أيديولوجية جديدة تدخل القضايا البيئية كأحد ابرز عناصرها وتقُوم على ان التهديدات والمخاطر في القرن الواحد والعشرين تتمثل في عدد من دول (الجنوب)، فعملت من خلال ذلك على تعبئة دول الشمال التي انساقت وانسجمت وتماهت رؤيتها مع الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، حتى بدأ الحديث عن أهمية الخطر القادم من الجنوب وكيفية التعامل معه، وبناءً على ذلك ظهرت العلاقة والترابط ما بين المشكلات البيئية والصراع على الموارد، وبذلك أصبحت المشكلات البيئية سبباً ونتيجة للتوترات والصراعات الدولية[٣].

وبذلك نرى ان للمشكلات البيئية اثراً بالغاً على الأمن الدولي، فعلى الرغم من وفرة هذه الموارد في كثير من الأحيان وما لوفرتها من اثر كبير في استقرار الأمن الدولي، الا انه ونتيجة للزيادة السكانية الكبيرة والمشكلات البيئية المعاصرة بدأت الكثير من تلك الموارد بالنضوب،

(١) معمر محمد رضا و مختاري فيصل، "وفرة وندرة الموارد الطبيعية- ترسخ الانظمة أو النخبة الفاسدة تزيد من حدة الصراع في المجتمع"، **المجلة الجزائرية لاقتصاديات الادارة**، المجلد١٢ (الجزائر: ٢٠١٩)، ص١٧.
(٢) مايكل كلير، مصدر سبق ذكره، ص٣.
(٣) رضا عبد الجبار الشمري وحسين علي عبد، مصدر سبق ذكره، ص٣٥٧.

الأمر الذي عزز من حالة اللااستقرار الدولي بسبب سعي كل دولة من الدول الى تأمين احتياجاتها منها حتى وان تطلب الأمر الدخول في صراعات أو حروب مع الدول الأخرى نتيجة الضغط الداخلي على تلك الحكومات لتأمينها، فضلاً عن ان ندرة تلك الموارد ليست سبباً في الصراعات الدولية فقط، بل انها يُمكن ان تكون سبباً للصراعات الداخلية أيضاً، لما يُمكن ان تسببه ندرتها من اضطرابات اجتماعية للحصول عليها الى جانب جعل الافراد اكثر عُرضة للاستقطاب من الجماعات الإرهابية المتطرفة نتيجة حالة العوز والحرمان من تلك الموارد، وفي كلا الحالتين تؤدي الموارد الطبيعية دوراً كبيراً في عدم الاستقرار الدولي الى جانب الكثير من المشكلات العالقة بين الدول لا سيما المتجاورة منها بسبب الموارد الطبيعية وطريقة تقاسمها والتي تُعزز المشكلات البيئية من إمكانية اندلاعها في أي لحظة بسبب زيادة الطلب عليها من جهة وندرتها من جهة ثانية.

المطلب الرابع: الهجرة البيئية: يُقصد بالهجرة البيئية الهجرة الناجمة عن الكوارث البيئية الناتجة عن ارتفاع درجة الحرارة أو انخفاضها، أو ارتفاع مناسيب مياه البحار والمحيطات وزيادة الجفاف وما الى ذلك[١] والذين يُجبرون على مغادرة مواطنهم وترك اراضيهم والذين باتوا يُعرفون اليوم بـ(اللاجئون البيئيون) [*] الذين يضطرون الى مغادرة منازلهم بشكل مؤقت أو بشكل دائم والانتقال الى اماكن أخرى سواء كان هذا الانتقال في داخل بلدانهم أو خارجها[٢] فغالباً ما تكون عمليات النزوح البيئي خارج الحدود الوطنية للدولة، كما حصل في دولة (هايتي) التي اضطر الآلاف من سكانها الى مغادرتها بسبب تجريف التربة الناتج عن إزالة الغابات، أو كما حصل في (المكسيك) ايضاً ولا زال مستمراً الى اليوم من هجرة غير شرعية الى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ان تدهورت الأراضي المكسيكية بشكل كبير نتيجة إزالة الغابات وتآكل التربة

---

(١) ايوب ابو دية، **البيئة في مئتي سؤال**،(بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٠)، ص٢٧.

(*) ظهر مصطلح اللاجئ البيئي لأول مرة في عام ١٩٧٤على يد عالم البيئة (Lester Brown) ويُقصد به "كل شخص اضطر الى ترك بلده أو منطقته أو داره بسبب احداث طبيعية أو من صنع البشر تكون ذات صلة بالبيئة وادت الى تهديد وجوده أو الاضرار بمستوى معيشته" كما عرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)اللاجئون البيئيون بانهم "الأشخاص الذين اجبروا على مغادرة مكان عيشهم مؤقتاً، أو بصورة دائمية بسبب انقطاع بيئي ذي مصدر طبيعي أو انساني عرّض وجودهم للخطر أو اضر بشروط حياتهم جدياً" المصدر: علياء زكريا، "الحماية القانونية للاجئ البيئي"، **مجلة جامعة الامارات للبحوث القانونية**، العدد ٨٥،(أبو ظبي: ٢٠٢١)،ص٤٣٢.

(٢) نسرين الصباحي، مصدر سبق ذكره،ص٢٦.

والتي هي اليوم احد الأسباب الرئيسية للتوترات والنزاعات ما بين الدولتين وبقية الدول الأخرى، كون تأثير الهجرة البيئية أو المهاجرين البيئيين لا يقتصر على الدول المستضيفة لهم فحسب، بل يمتد الى بقية الدول الأخرى لا سيما بعد ان تضاعفت اعداد هؤلاء اللاجئين في الوقت الحاضر، فبعد ان كانت اعدادهم حول العالم قرابة الـ(٣٠ مليون نسمة) في العقد الماضي، فأنها من المتوقع ان تصل الى (٢٠٠ مليون نسمة) بعد ان يبلغ الاحتباس الحراري ذروته في عام ٢٠٥٠، بسبب اضطرابات الرياح الموسمية، وانخفاض معدلات هطول الامطار، والاعاصير، واستمرار ازدياد فترات الجفاف وتقليص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والفيضانات الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر[١] في حين يرى البعض الآخر وفي اطار التوقعات المستقبلية الى ان اعدادهم ستتجاوز الـ(مليار نسمة) بحلول عام ٢٠٥٠ بسبب تفاقم المشكلات البيئية وتضاعف تهديداتها[٢] الأمر الذي سينعكس سلباً على الأمن والاستقرار الدولي، إذ أن هناك علاقة وثيقة ما بين عملية النزوح البيئي وعدم الاستقرار الدولي، كون نزوح هؤلاء الأشخاص من أماكن اقامتهم الى خارج بلدانهم بسبب الظروف البيئية والمناخية التي تهدد حياتهم بهذه الاعداد الكبيرة سيُفاقم من حدة التوترات ما بين هؤلاء النازحين ومواطني الدولة المُستقبلة لهم كون هؤلاء النازحين يُزاحمون مواطني الدولة المستقبلة لهم من ناحية الطعام والشراب والمأوى والرعاية الصحية والخدمات ....الخ، الأمر الذي يُعرض أمن تلك الدول الى الخطر ويُنذر بالفوضى وعدم الاستقرار[٣] كما ان التغيرات المناخية وما تُسببه من عمليات نزوح وغيرها فإنها تضاعف من خطر الإرهاب والصراعات المحلية ايضاً وتدفع بالعديد من الافراد (النازحين) الى الالتحاق بالجماعات الارهابية المسلحة من أجل تأمين ما يكفي من الطعام لهم ولأسرهم كما هو الحال في دولة (مالي) (على سبيل المثال لا للحصر) التي التحق العديد من مواطنيها بالجماعات الإرهابية بعد عمليات النزوح البيئي التي حدثت فيها، كما انها(التغيرات المناخية) تتسبب وفي أحيان كثيرة في نشوب صراعات مسلحة ما بين افراد وطوائف الدولة الواحدة ايضاً

(١) الازهر ضيف، "الهجرة البيئية رؤية سوسيولوجية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد١٢،(جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر:٢٠١٥)،ص١٣٦.

(٢) سمير إبراهيم محمد، "اللاجئ البيئي من منظور الامن الإنساني"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**،المجلد ٧، العدد ١٣، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة الإسكندرية: القاهرة، ٢٠٢٢)،ص١٤٤.

(٣) هبة ذهب ماو، "الآليات الدولية المعتمدة لمساعدة اللاجئين البيئيين-دراسة مقارنة"، **مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة**، المجلد١، العدد١،(كلية القانون، جامعة ميسان: ٢٠٢٠)، ص١١٨.

نتيجة نضوب الموارد واشتداد الضغط ما بقي منها[١] ولأن الصراعات القادمة ستكون صراعات قائمة على اقتسام الموارد المائية والغذائية فان خبراء سياسيون واجتماعيون لا يستبعدون ان يتخذ هذا التغير المناخي بُعداً جيوسياسياً خطيراً، اذ تُشير احدى الدراسات التي أعدتها المفوضية السامية للاجئين في عام ٢٠٠٨ بعنوان "التغير المناخي–الكوارث الطبيعية والنزوح الى " أنهُ وفي ظل كل هذه التغيرات فان الشعوب ستضطر الى اعتماد استراتيجيات جديدة ومختلفة على المديين القريب والبعيد، فاذا كان النزوح في السابق نزوحاً مؤقتاً يحصل بعد كارثة طبيعية كالجفاف أو الفيضانات أو الأعاصير، فانهُ من المتوقع ان يتحول هذا النزوح المؤقت الى نزوح يستغرق فترات زمنية طويلة بسبب التغيرات المناخية" [٢]، كما ان تفاقم المشكلات البيئية سيؤدي الى تفاقم التوترات والصراعات الدولية ليس بين الدول النازحة والمستقبلة فحسب، بل ما بين دول الشمال دول الجنوب بشكل عام، بعد ان ادركت دول الجنوب بأنها ضحية دول الشمال الصناعي المتسبب الأكبر بتفاقم المشكلات البيئية والساعي الى تحقيق مصالحه القومية على حساب دول الجنوب المتضرر الأكبر من تلك المشكلات، الأمر الذي يزيد من حدة الانقسام الدولي ويُعزز من حالة عدم الاستقرار ما بين دول الشمال ودول الجنوب وينعكس سلباً على السلم والأمن الدوليين[٣].

وبذلك نرى ان تأثير المشكلات البيئية لا يقتصر على نقص المياه ونضوب الموارد فحسب، بل يمتد الى النزوح الجماعي للمناطق والدول الأكثر تأثراً بها، فبعد ان كانت عمليات النزوح في السابق ترتبط بالحروب والعمليات العسكرية فقط، اصبح هناك اليوم وبسبب المشكلات البيئية نوعاً جديداً من عمليات الهجرة والنزوح يُعرف بـ(النزوح البيئي) أو (اللاجئون البيئيون) الذين تضاعفت اعدادهم مع تضاعف خطر المشكلات البيئية لتُصبح الهجرة البيئية اليوم احد عوامل عدم الاستقرار الدولي لما يُمكن ان تسببهُ تلك الهجرة من توترات أو صراعات ما بين الدول النازحة والدول المستقبلة أو في داخل الدولة ذاتها ما بين الافراد أو الطوائف

(١) الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي والامن على ارض الواقع، منشورات **مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن**، سويسرا، ٢٠٢٢، ص٧.

(٢) ادريس عطية، "التحديات المناخية من منظور الامن الإنساني"، **مجلة تحولات**، العدد١، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر: ٢٠١٨)، ص٤٣.

(٣) حمزة الجبالي **الامن البيني وإدارة النفايات البينية**،(عمان: دار الأسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص١١١.

للحصول على الموارد الطبيعية أو ما تبقى منها بعد ان بدأت بالنضوب بسبب تفاقم المشكلات البيئية، الأمر الذي يُعزز من حالة الانقسام ما بين الدول وينعكس سلباً على الأمن والاستقرار الدولي.

الخاتمة والاستنتاجات: لم يُعد تأثير المشكلات البيئية بِقتصر على تلوث الهواء أو تدمير طبقة الأوزون كما كان سائداً في السابق، بل انها أصبحت احد مصادر عدم الاستقرار الدولي لما يُمكن ان تُسببه من توترات وصراعات دولية، فمع تفاقم المشكلات البيئية وازدياد النمو السكاني بصورة متسارعة يُصبح الحصول على الموارد الطبيعية اكثر الحاحاً ويزداد خطر المشكلات البيئية نتيجة الانبعاثات الناتجة عن استنزاف تلك الموارد التي بدأت بالنضوب، الأمر الذي يجعل الحكومات تحت ضغط شعبي كبير لتأمين الاحتياجات الضرورية حتى وان اضطرت الى الدخول في صراعات مع الدول الأخرى التي تنافسها على تلك الموارد لا سيما المشتركة منها كالأنهار الدولية، وعلى الرغم من الاجماع الدولي على خطر المشكلات البيئية وانعكاسها على عدم الاستقرار الدولي من خلال ما تتسبب به تلك المشكلات من توترات وصراعات وهجرات دولية لها تأثير مباشر على الأمن الدولي، إلا أن اختلاف الرؤيا وتضارب المصالح ما بين الدول يحول دون التوصل الى حلول جدية لها، فدول الشمال التي هي المتسبب الأكبر لتلك المشكلات تدعوا دول العالم لحل المشكلات البيئية دون ان تتخذ هي أي خطوات جدية بهذا الصدد، اما دول الجنوب فإنها ترى في نفسها بانها ضحية دول الشمال التي وظفت المشكلات البيئية كأداة للتدخل في شؤونها والسيطرة على مواردها الطبيعية، في إطار هذا الانقسام الدولي تتفاقم المشكلات البيئية وتهديداتها العالمية وتنعكس سلباً على السلم والأمن الدوليين.

لقد اثبتت العديد من الدراسات العلمية عمق الترابط ما بين البيئة وعدم الاستقرار الدولي وما تتسبب به البيئة من صراعات ونزاعات دولية، فقد اكدت احدى الدراسات التي قام بها عدد من الباحثين في عدد من الجامعات الأمريكية المختلفة لمعرفة طبيعة العلاقة ما بين المناخ والصراعات المسلحة والحروب الاهلية الى وجود علاقة مباشرة ما بين المشكلات البيئية وعدم الاستقرار الدولي، اذ وجدت الدراسة ان ارتفاع درجة الحرارة بمقدار درجة مئوية واحدة يؤدي الى

زيادة نسبة احتمالية نشوب حرب أهلية بنسبة (٤,٥%)، وزيادة بمقدار (٠,٩%) لنشوب صراعات عالمية في العام التالي والتي ستكون كلفتها البشرية باهظة جداً، وانه بحلول عام ٢٠٣٠ سيؤدي ارتفاع درجات الحرارة الى مقتل نحو (٣٩٣٠٠٠ ألف شخص إضافي) بسبب المشكلات البيئية[1]، وبذلك وبناءً على جميع ما تم ذكره اعلاه يُمكن ذكر أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث في هذا البحث كالآتي:

١- ان التهديدات العالمية لم تُعد تقتصر على الحروب العسكرية والأسلحة والصواريخ بل ان هناك نوعاً جديداً من التهديدات العالمية اليوم يتمثل بالمشكلات البيئية.

٢- لم يكن هناك وعي دولي في السابق بوجود علاقة بين المشكلات البيئية والأمن الدولي وان الدول لم تدرك تلك العلاقة الا في فترة متأخرة بعد ان تفاقمت تأثيراتها السلبية.

٣- ان الانسان هو المتسبب الرئيس لتلك المشكلات البيئية من ناحية عدد السكان الكبير أولاً، ومن ناحية الصناعات البشرية التي استنزفت الموارد الطبيعية واضرت بكل مكونات البيئة ثانياً.

٤- ان نضوب الموارد الطبيعية بسبب المشكلات البيئية يزيد من حالة الصراع الدولي ويُنذر بمزيد من الحروب وعدم الاستقرار الدولي.

٥- ان دول العالم اليوم وبسبب المشكلات البيئية وما تسببت به من نقص المياه والأمن الغذائي ونضوب للموارد فإنها لا تتردد في الدخول بحروب عسكرية مع الدول التي تنافسها على الموارد الطبيعية لتأمين احتياجاتها من تلك الموارد لا سيما الضرورية منها.

٦- ان المشكلات البيئية أصبحت سبباً لولادة ونشاط الجماعات الإرهابية المتطرفة التي بدأت بتوظيف المشكلات البيئية في استراتيجياتها الجديدة من خلال استغلالها لنضوب الموارد وظروف الجفاف والنزوح البيئية لاستقطاب المزيد من المتطرفين في صفوفها من خلال اظهار الدول والحكومات المتأثرة بالمشكلات البيئية بمظهر الدولة العاجزة.

([1]) Marshall B. Burk,others," Warming increases the risk of civil war in Africa", **Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America**, , National Academy of Sciences, vol,106,No,49,(Washington:2009),P1,3.

التوصيات: استناداً الى تم التوصل اليه في هذا البحث من استنتاجات فانه يُمكن ذكر اهم التوصيات المقترحة بهذا الصدد كالآتي:

١-على الدول جميعاً ان تشعر بالمسؤولية التضامنية إزاء التهديدات البيئية وان تتخذ خطوات جدية ومقترحات عملية لحلها.

٢- على الدول اللجوء الى القانون الدولي والاحتكام اليه لحل المشكلات العالقة ما بين الكثير منها لاسيما الدول المتجاورة جغرافياً فيما يتعلق بالحصول على الموارد الطبيعية أو طريقة تُقاسمها وادارتها دون اللجوء الى لغة العنف لحلها بسبب نضوب تلك الموارد.

٣- على المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بالحفاظ على الأمن الدولي كالأمم المتحدة أن تأخذ دورها في مواجهة المشكلات البيئية بصورة عقلانية قبل تفاقمها اكثر مما هي عليه الان لتلافي نشوب حروب عسكرية ما بين الدول المتضررة منها.

٤-على المجتمع الدولي ان يُدرك حجم المسؤولية الملقاة على عاتقة في الحفاظ على البيئة وسلامتها لحماية الاجيال الحالية والمستقبلية من تأثيراتها السلبية.

٥- على الدول ان تُعيد النظر في الاتفاقيات التي تُنظم إدارة الموارد الطبيعية فيما بينها وان تُراعي المشكلات البيئية الحالية وتأثيراتها عند صياغة تلك الاتفاقيات لا سيما تلك المتعلقة بإدارة المياه ما بين دول المنبع والمصب للحيلولة دون نشوب حروب عسكرية ما بين هذه الدول وبما يضمن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب.

١. حسين علي السعدي، **علم البيئة**، (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،٢٠٢٠).

٢. محمد عبدالله لامة، **البيئة بين التوازن والاختلال والاستدامة- دراسة في الاسس والرؤى من زاوية جغرافية**، (القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة،٢٠٢٣).

٣. عصام الحناوي، **قضايا البيئة والتنمية في مصر- الأوضاع الراهنة وسيناريوهات مستقبلية حتى عام ٢٠٢٠**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).

٤. كرم علي حافظ، **الاعلام وقضايا البيئة**، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع،٢٠١٧).

٥. ديار حسن كريم، **الجغرافيا البيئية**، (عمان: دار الجنادرية للنشر والتوزيع،٢٠١٥).

٦. جاسم محمد جندل، **تلوث البيئة أسبابه، انواعه، مخاطره وعلاجه**، (بيروت: دار الكتب العلمية٢٠١١).

٧. مظفر احمد داوود، **مياه الامطار لصحة التربة والنبات والانسان**، (بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٢٢).

٨. يحيى نبهان، **الاحتباس الحراري وتأثيره على البيئة**، (عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع،٢٠١٩).

٩. محمد عبد الفتاح سماح، **الحق في البيئة والحق في التنمية واشكالية التوفيق بينهما**،(القاهرة: المصرية للنشر والتوزيع،٢٠١٩).

١٠. مفيد ذنون يونس، **اقتصاديات السكان**، (عمان: دار الاكاديميون للنشر والتوزيع،٢٠١٤).

١١. سعدالله نجم النعيمي، **التربة السليمة وصحة الغذاء والانسان**، (بيروت: دار الكتب العلمية،٢٠٢١).

١٢. حمزة الجبالي، **التنمية المستدامة-استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة**، (عمان: دار الأسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

١٣. غازي إسماعيل ربابعة، **معضلة المياه في الشرق الأوسط**، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،٢٠٠٢).

١٤. علي محمد عبدالله، **الماء وفيه تنطوي نعمة الحياة**،(القاهرة: وكالة الصحافة العربية، ٢٠١٦).

١٥. جودة عبد الخالق و كريمة كريم، **الامن الغذائي العربي-ثنائية الغذاء والنفط**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،٢٠١٥).

١٦. حسوني جدوع عبدالله، **تصحر الأراضي والمياه مشكلة بيئية خطيرة**، (عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

١٧. فوزية زراولية، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في افريقيا جنوب الصحراء- مراجعة نقدية**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.

١٨. ضياء عبد المحسن محمد، **الجغرافية البوليتيكية**، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع،٢٠١٦).

١٩. مايكل كلير، **الحروب على الموارد، الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسن، (بيروت: دار الكتاب العربي،٢٠٠٢).

٢٠. نسرين الصباحي، **التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق افريقيا**، (القاهرة: دار العربي للنشر،٢٠٢٣).

٢١. ايوب ابو دية، **البيئة في مئتي سؤال**،(بيروت: دار الفارابي، ٢٠١٠).

٢٢. حمزة الجبالي **الامن البيئي وإدارة النفايات البيئية**،(عمان: دار الأسرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).

٢٣. جارد دياموند، الانهيار-**كيف تحقق المجتمعات الإخفاق أو النجاح**، ترجمة: مروان سعد الدين، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠١١).

ثانياً: الرسائل الجامعية.

١. نوار بورزق، "دور مؤسسة التعليم الثانوي في نشر الوعي البيئي- دراسة ميدانية ثانوية مصطفى بن بو العيد بالشريفة ولاية تبسة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة منتوري-قسطنطينة،٢٠٠٩.

٢. نورة عمارة، "النمو السكاني والتنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، باجي مختار-عنابة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،٢٠١٢.

٣. قادة فتحية و ليتم فاطمة، "اثر التحولات الدولية الراهنة على الامن القومي للدول-السودان انموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مولاي الطاهر بسعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٥.

ثالثاً: المجلات العلمية.

١. بو سالم زينة، "البيئة ومشكلاتها: قراءة سوسيولوجية في المفهوم والأسباب"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة قسطنطينة٢،العدد١٧(الجزائر: ٢٠١٤).

٢. ماجد أبو حمدان، "الموقف الأخلاقي من نظرية روبرت مالتوس السكانية"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مجلد٣٩، العدد٦،(دمشق: ٢٠١٧).

٣. اياد عبد علي، "اثر التغيرات المناخية في تفاقم مشكلة شحة المياه في العراق"، مجلة **ميسان للدراسات الاكاديمية**، المجلد١١، العدد٢١،(كلية التربية الاساسية، جامعة ميسان: ٢٠١٢).

٤. رضا عبد الجبار الشمري و حسين علي عبد الحسين، "تغير المناخ العالمي بين الدول المستفيدة منه والمتضررة"، **مجلة القادسية للعلوم الإنسانية**، المجلد ١٢،العدد١و٢(كلية الآداب، جامعة القادسية:٢٠٠٨).

٥. تغير المناخ يُفاقم من معاناة المدنيين في أوقات الحروب"، **مجلة الإنساني**، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٩.

٦. فوزية هوشات، "الامن البيئي بين مقاربة الامن الوطني والامن الإنساني"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة منتوري قسطنطينة، العدد٥٠،(الجزائر:٢٠١٨).

٧. رقية خلف حمد واخرون، "اثر التغيرات المناخية في الامن الغذائي لعينة الاقاليم العربية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١٥)"، **مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية**، المجلد١٢،العدد٣١،كلية الادارة والاقتصاد، (جامعة الانبار: ٢٠٢٠).

٨. احمد امل، "المسببات البيئية للصراعات الاهلية في حوض بحيرة تشاد"، **مجلة الدراسات الافريقية**، العدد٥١ (كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة: ٢٠٢١).

٩. معمر محمد رضا و مختاري فيصل، "وفرة وندرة الموارد الطبيعية- ترسخ الانظمة أو النخبة الفاسدة تزيد من حدة الصراع في المجتمع"، **المجلة الجزائرية لاقتصاديات الادارة**، المجلد١٢ (الجزائر: ٢٠١٩).

١٠. علياء زكريا، "الحماية القانونية للاجئ البيئي"، **مجلة جامعة الامارات للبحوث القانونية**، العدد ٨٥ (أبو ظبي: ٢٠٢١).

١١. الازهر ضيف، "الهجرة البيئية رؤية سوسيولوجية"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، العدد١٢(جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر:٢٠١٥).

١٢. سمير إبراهيم محمد، "اللاجئ البيئي من منظور الامن الإنساني"، **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**،المجلد ٧، العدد ١٣، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة الإسكندرية: القاهرة، ٢٠٢٢).

١٣. هبة ذهب ماو، "الآليات الدولية المعتمدة لمساعدة اللاجئين البيئيين-دراسة مقارنة"، **مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة**، المجلد١، العدد١(كلية القانون، جامعة ميسان: ٢٠٢٠).

١٤. ادريس عطية، "التحديات المناخية من منظور الامن الإنساني"، **مجلة تحولات**، العدد١ (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر: ٢٠١٨).

رابعاً: التقارير.

١. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، **منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، نيويورك، ٢٠٠٦.

٢. السكان في عام ٢٠٢٠، **منشورات صندوق النقد الدولي**،٢٠٢٠.

٣. الترابط بين المناخ والنوع الاجتماعي والامن على ارض الواقع، منشورات **مركز جنيف لحوكمة قطاع الامن**، سويسرا، ٢٠٢٢.

خامساً: المصادر الأجنبية.

1.Simonis Udo E**., Global Environmental Problems**- Searching for Adequate Solutions, Science Center, (Berlin: 2007).

2.Taciano L. Milfont, **GLOBAL WARMING, CLIMATE** CHANGE AND HUMAN centre for Applied Cross-Cultural Research and Victoria, University of ,psychology Wellington, New Zealand,2010.

3. Haradhan Kumar Mohajan**, Acid Rain is a Local Environment Pollution but Global Concern**, Open Science Journal of Analytical Chemistry 2018.

4. Kirsty davies and others, "Preventing a Warming War: Protection of the Environment and Reducing Climate Conflict Risk as a Challenge of International Law", Goettingen Journal **of International Law**, Research Group Climate Change and Security (CLISEC), ,Institute of Geography,(University of Hamburg: Germany): 2020.

5. Freedom C. Onuoha ,"Environmental Degradation, Livelihood and Conflicts A Focus on the Implications of the Diminishing Water Resources of Lake Chad for North-Eastern Nigeria", **African Journal on Conflict Resolution** ,vol. 8,No.2,2009.

6. Marshall B. Burk,others," Warming increases the risk of civil war in Africa", **Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America**, , National Academy of Sciences, vol,106,No,49,(Washington:2009).

سادساً: الشبكة المعلوماتية.

قضايا عالمية- النمو السكاني، منشورات منظمة الأمم المتحدة متاح على الرابط:www.un.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١١/٢٥.

https//development-of-the-world-population/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١/٢٧.

عزة هاشم، كيف تؤثر التغيرات المناخية على قضايا الصراع في العالم، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،٢٠١٩، متاح على الرابط: www.futureuae.com تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٠/١٤.